J. Agric. Econom. and Social Sci., Mansoura Univ., Vol. 9(1): 1 - 11, 2018

Rural Women's Participation in Economic Agricultural and Non-Agricultural Activities and the Factors Affecting them: A Case Study in Manshaet Dahshour Village, El – Badrashen District, Giza Governorate, Egypt.

Jacinthe I. Rihan
Rural Sociology and Agriculture Extension Department, Faculty of Agriculture, Ain shams University, Arab Republic of Egypt.

مشاركة المرأة الريفية في الأنشطة الزراعية وغير الزراعية والعوامل المؤثرة عليها- دراسة حالة في قرية منشأة دهشور, مركز البدرشين,محافظة الجيزة, مصر.

جاسنت إبراهيم ريحان
قسم المجتمع الريفي والإرشاد الزراعي, كلية الزراعة, جامعة عين شمس, جمهورية مصر العربية.

الملخص

كانت المرأة الريفية المصرية علي مر العصور ومازالت منتجة في عملها سواء داخل المنزل أو خارجه, حيث تمارس مختلف الأنشطة الزراعية وغير الزراعية التي تساهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تحقيق الأمان الاقتصادي والاجتماعي للأسرة. وتستهدف الدراسة الحالية التعرف علي مدي مساهمة المرأة الريفية في الأنشطة الزراعية (الإنتاج النباتي والحيواني) والأنشطة غير الزراعية (الصناعات الزراعية الصغيرة) التي تمارسها, مع تصنيف تلك المساهمات طبقاً للمستوى الاقتصادي للأسرة, مع تحديد أهم العوامل المؤثرة علي تلك المساهمات. ولتحقيق أهداف الدراسة تم سحب عينة عشوائية منتظمة قوامها 100 أسرة ريفية من قرية منشأة دهشور مركز البدرشين بمحافظة الجيزة. ولقد تم تجميع البيانات الميدانية بالمقابلة الشخصية خلال شهري سبتمبر وأكتوبر 2016 من السيدات ربات البيوت اللاتي يعملن داخل المنزل وخارجه, من خلال استمارة استبيان تم تصميمها لهذا الغرض حيث بلغ معامل ثبات الاستمارة " ألفا كرونباخ" 0.812، ولقد تم الاستعانة بمجموعة من الأساليب الإحصائية في تحليل البيانات الميدانية, وقد تدرجت هذه الأساليب بداية من المدى، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، ومعامل الارتباط البسيط لبيرسون، وأسلوب تحليل الانحدار المتعدد المتدرج الصاعد. كشفت النتائج عن ارتفاع المساهمات الاقتصادية للمبحوثات من الأنشطة غير الزراعية لدي الأسر ذات الدخل المنخفض مقارنة بالأنشطة الزراعية. و بالنسبة لمساهمة المبحوثات في العمليات والأنشطة الزراعية جاء علي رأس القائمة " تربية ورعاية الدواجن " يليه " الحصاد ", ثم " المشاركة في عمليات ما بعد الحصاد كالفرز والتدريج والتعبئة والتسويق ", ثم " الحليب وتصنيع الألبان ", ثم " تنظيف حظائر الحيوانات".....الخ حيث بلغ دليل المشاركة أقصاه (171) في مجال تربية ورعاية الدواجن المنزلية وأدناه في التسميد الكيماوي (12). وفيما يتعلق بمساهمة المبحوثات في الأنشطة غير الزراعية جاء علي رأس القائمة "ا لأعمال التجارية الصغيرة " يليها " العمل بأجر لدى الغير " ثم " حياكة الملابس " حيث بلغت أدلة المشاركة لكل منها (110), (45), (16) علي الترتيب. وبالنسبة للعوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة علي درجة مشاركة المبحوثات في الأنشطة الزراعية وغير الزراعية أوضحت نتائج التحليل الإحصائي باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد المتدرج الصاعد معنوية النموذج الإحصائي عند الخطوة الخامسة، حيث بلغت قيمة معامل التحديد 0.419، ويعنى ذلك أن هناك خمس متغيرات من جملة المتغيرات المستقلة المدروسة تشرح نحو 41.9% من التباين الكلي في درجة مشاركة عينة البحث في مختلف الأنشطة الزراعية وغير الزراعية وهى: الدخل الشهري للأسرة، إدراك المرأة لمكانتها في المجتمع، المستوى التعليمي للزوج، عدد الوحدات الحيوانية، إجمالي عدد الأبناء. ولقد خلصت الدراسة إلي مجموعة من التوصيات التي يمكن الاستفادة بها في مجال التنمية الاقتصادية الريفية.

الكلمات الدالة: المرأة، المشاركة، الأنشطة الزراعية، الأنشطة غير الزراعية.

المقدمة

تعد الزراعة القطاع المهيمن والأكثر أهمية في اقتصاديات معظم الدول النامية, ومع ذلك ليست هي المصدر الوحيد لتوفير العمالة والحصول علي الدخل, ولكن إلي جانبها تلعب الأنشطة اللا زراعية دوراً لا يقل أهمية في مجال توفير مصادر الرزق المستدام وإتاحة فرص العمل المناسبة لقطاع عريض من الأسر الريفية. وعلي الرغم من انخراط الغالبية العظمي من الأسر الريفية في الأنشطة الزراعية, إلا أن هناك كثير من تلك الأسر تعتمد بصورة أساسية علي الدخل اللا زراعي في توفير احتياجات الأسرة (البنك الدولي, 2008).

وعلي الرغم من أن تنمية الاقتصاد الريفي يظل مرهوناً ومرتبطاً إلي حد كبير بتنمية القطاع الزراعي إلا أن تنمية القطاع اللازراعي وبصفة خاصة قطاع الصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر يظل ذو أهمية كبيرة في قيادة وتنمية اقتصاديات القرية لصالح صغار الحائزين وغير الحائزين والأسر الأكثر احتياجاً (Redzuan M. *et al,* 2011). ومن ثم فإن تأمين سبل العيش المستدام, وتحقيق قدر مناسب من الرخاء الريفي لدي الأسر الريفية الفقيرة يتطلب بالضرورة تنويع مصادر الدخل الأسري عن طريق تكامل الأنشطة الزراعية واللا زراعية.

وتعد المرأة الريفية حجر الزاوية ونقطة الارتكاز الرئيسية التي تعتمد عليها معظم الأسر الريفية في تنمية اقتصاديات الأسرة, وتحسين الدخول من خلال الانخراط في الأنشطة اللا زراعية المرتبطة بالمشروعات الريفية الصغيرة والتي تستخدم عوائدها في الإنفاق علي متطلبات التعليم الخاصة بالأبناء, والصحة فضلاً عن توفير الغذاء. وتشير منظمة العمل الدولية إلي أن عمل المرأة سواء كان مدفوع الأجر أو غير مدفوع الأجر يمثل العنصر الرئيسي والعامل الحاسم الذي يساهم في تخفيض معدلات الفقر الأسري, في معظم الاقتصاديات النامية (Heintz, 2006) & (Aguirre, *et al*, 2012).

وتأخذ إسهامات المرأة الاقتصادية من خلال الأنشطة والأعمال التي تؤديها سواء داخل المنزل أو خارجه صوراً عديدة, منها إسهامات مباشرة وهي تبدو في شكل مادي كأجور أو مرتبات تحصل عليها أو أثمان سلع ومنتجات تبيعها, أو ربح تحصل عليه من صناعة بعض المنتجات أو الأشغال اليدوية, أما الإسهامات غير المباشرة فتمثل قيمة المواد التي تنتجها المرأة وتستهلك داخل المنزل, وهذا يعد قيمة نقدية مضافة تساهم بها المرأة في ميزانية الأسرة وتشارك في تحسين مستوي الأسرة المعيشي.

وفي مصر فإنه علي الرغم من الزيادة الملحوظة في معدلات تعليم الإناث, كشفت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن مساهمة المرأة في قوة العمل تمثل ثلث مساهمة الرجال في الاقتصاد القومي من واقع بحث القوى العاملة لعام 2014, وأشار البحث إلي أن أهم معوقات مشاركة المرأة في سوق العمل الرسمي يتمثل في الظروف والمعتقدات الاجتماعية التقليدية (El-Badawy, 2014).

وتشارك المرأة المصرية في معظم الأنشطة الزراعية مثل إنتاج المحاصيل, وتربية ورعاية الحيوانات الزراعية, وفي أنشطة معاملات ما بعد الحصاد. كما تقوم أيضاً بأنشطة غير مزرعية متعددة مثل إنتاج وتصنيع الألبان, الحياكة, التطريز, و صناعة السجاد,.....الخ.

وعلي الرغم من المساهمات المرتفعة للمرأة في مختلف مجالات الأنشطة الزراعية و غير الزراعية إلا أن المتحصلات والعوائد الناجمة

عنها لا تدخل في مجال الاقتصاد الرسمي, وغالباً ما يتم تقديرها عند الحدود الدنيا وتظهر أقل من حقيقتها.

كما أن تقييم أدوار المرأة في مجال العمل الأسري الزراعي وغير الزراعي يصعب تقديرها بقيمتها الحقيقية لأن معظمها غير مدفوعة الأجر. وقد يرجع ذلك إلي أن الأسرة تعمل مجتمعة كوحدة اقتصادية حيث يتم تقسيم العمل بين أفرادها أي بين الزوج والزوجة والأبناء في إطار الأعراف والقيم الاجتماعية السائدة المبنية علي نمط الحياة الريفية (Abbasi, 2005).

مشكلة البحث:

لما كانت المرأة تمثل نصف المجتمع، وهي العنصر الأساسي الفاعل في تكوين النشء، والتربية المبكرة للأجيال الجديدة، والرعاية المتواصلة للأسرة، فإن تقدم المجتمع أو تخلفه إنما يتوقف إلي حد بعيد علي مكانة المرأة وأوضاعها التنموية، وما تبلغه من تقدم علي مختلف مؤشرات التنمية البشرية.

مما لاشك فيه أن إحداث التنمية يتطلب درجة من المشاركة الإيجابية من جميع فئات المجتمع ولاسيما المرأة وذلك علي قدم المساواة مع الرجل. وترتبط مشاركة المرأة ارتباطاً وثيقاً بوضعها الاجتماعي والاقتصادي ونمط القيود الثقافية التي تعوقها عن المشاركة بشكل فعال. وقد أصبح من المؤكد تعذر تحقيق التنمية دون مشاركة المرأة في كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وعلي مختلف المستويات.

ورغم الإعزاز والمحبة والتعاطف الذي يبديه الرجل لشريكه حياته واستنارته برأيها ومشورتها في شئون أسرتهما، فإن المجتمع لا يزال ينظر بعين الشك إلي قدره المرأة علي المشاركة الفعالة في الأمور المجتمعية، فبرغم أن المرأة المصرية قد تقلدت منصب الوزيرة منذ أكثر من ثلاثين عاماً، واحتلت مناصب سياسية وتنفيذية مرموقة علي المستوي المركزي إلا أن القناعة المجتمعية بحيوية دورها المجتمعي علي المستويات المحلية عامة والقروية بصفة خاصة لازالت عند حدودها الدنيا كنتيجة طبيعية للعادات والتقاليد التي شكلتها مجموعة الأطر والعناصر الثقافية المحافظة.

وفي محافظة الجيزة – كما هو الحال في معظم محافظات مصر الريفية – تبدو أوضاع المرأة متخلفة بعض الشيء عن الأوضاع العامة للمجتمع. فنجد مثلاً أن عدد النساء في سن العمل (15 سنة فأكثر) اللاتي يعملن بالمحافظة بلغ حوالي 150.7 ألف امرأة يمثلن نحو 9.87% من إجمالي أعداد المشتغلين بالمحافظة وفقا لتقديرات عام 2015 (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، " الكتاب السنوي الإحصائي – العمل، " 2016) . مما يشير إلى أن نحو 90.13% من النساء في قوة العمل بمحافظة الجيزة اللاتي يرغبن في العمل تواجهن صعوبات في الحصول عليه.

في ضوء ما سبق يمكن بلورة المشكلة البحثية في محاولة الإجابة علي التساؤل التالي: " ما هي الإسهامات الاقتصادية التي تقوم بها المرأة الريفية في مجال الأنشطة والعمليات الزراعية وغير الزراعية, في إطار مستويات اقتصادية أسرية متباينة, والتمايز بين الجنسين, وما هي العوامل المؤثرة في تلك الإسهامات؟.

أهداف البحث:

استهدفت البحث التعرف علي (رصد) مدي مساهمة المرأة الريفية في الأنشطة الزراعية (الإنتاج النباتي والحيواني), والأنشطة غير الزراعية (الصناعات الريفية الصغيرة) التي تمارسها إلي جانب أفراد أسرتها, لتحقيق الأمان الاقتصادي والاجتماعي للأسرة, مع تصنيف تلك المساهمات طبقاً للمستوي الاقتصادي للأسرة, فضلاً عن تحديد أهم العوامل المؤثرة في تلك المساهمات. وبصورة أكثر تحديداً استهدفت الدراسة ما يلي:

1. التعرف على الخصائص الاجتماعية – الاقتصادية للمرأة الريفية بمنطقة البحث.
2. تقدير حجم مساهمة المرأة الريفية في إجمالي دخل الأسرة بمنطقة البحث.
3. تقدير مدي مساهمة النوع الاجتماعي في دخل الأسرة, طبقاً لمصدر الدخل المتحصل عليه من الأنشطة الزراعية وغير الزراعية.
4. التعرف علي طبيعة ومدي مشاركة المرأة الريفية (المبحوثات) في مختلف العمليات والأنشطة الزراعية وغير الزراعية.
5. تحديد العوامل المؤثرة في درجة مشاركة المرأة الريفية في مختلف الأنشطة الزراعية وغير الزراعية بمنطقة البحث.

الإطار النظري:

(أ) المرأة وجهود التنمية علي المستوي الدولي:

في معظم الدول وحتى عهد قريب كانت تتسم مشاركة المرأة في مختلف مجالات النشاط التنموي بالضعف الشديد حيث كانت النظرة إليها ليست في صالح انضمامها إلى قوة العمل الاقتصادي لا نتيجة للعوامل الثقافية السائدة آنذاك ولكن بحجة أن تركيبها الفسيولوجي والجسماني يجعلها غير قادرة على التفاعل والتعامل مع التقنيات الحديثة (Barsoum *et al.,* 2009).

وبظهور النهضة النسائية في الأمم المتقدمة استطاعت المرأة أن تفرض نفسها على الساحة الاقتصادية، فلم يقتصر تأثيرها على النطاق الإقليمي لدولها بل تعداه إلى الساحة الدولية حتى أصبح دورها في الوقت الحاضر ذا تأثير معنوي في جميع مراحل التحضر التي تمر بها كافة المجتمعات الإنسانية.

وفى القطاع الزراعي بصفة خاصة والريفي بصفة عامة لعبت المرأة من المنظور التاريخي دوراً لا يمكن إنكاره أو التقليل من أهميته حيث اعتبرها البعض صاحبة الفضل الأول في التقدم التقني التى تشهده البشرية في عالم اليوم خاصة في مجال الزراعة وإنتاج الغذاء. فيقال أن المرأة هي التي اكتشفت الزراعة حيث كانت في الزمن الماضي تقوم بالإضافة إلى أعمالها المنزلية والعائلية المعتادة بنشاط جمع والنقاط الثمار ولقد يسرت لها هذه المهمة اكتساب خبرة واسعة بالبذور والثمار التي كانت تلقى هنا وهناك عشوائيا في بداية الأمر فتتلقفها عوامل الطبيعة من رياح وعواصف وأمطار وسيول فيتكون منها نبات جديد بإذن الله.

وبمرور الزمن وتراكم الخبرة زاد ارتباط المرأة بالمكان وتمكنت من تهجين بعض النباتات والحصول على أصناف ذات قيمة غذائية مرتفعة الأمر الذي مكنها من قيام تجمعات بشرية مستقرة على بقعة محددة من الأرض كانت سببا في قيام الحضارات القديمة، هذا في الوقت الذي كان فيه الرجل مشغولا بصيد الحيوانات إلى أن استطاع بعد ذلك من ترويضها واستئناسها وإقامة مهنة الرعي.

وفى العصر الحديث أصبحت مشاركة المرأة في جهود التنمية حقا توجبه الشرائع السماوية وتؤيده الكثير من القرارات والاتفاقيات والمواثيق الدولية حيث تستطيع المرأة أن تمارس الكثير من الأعمال وتتقنها وتؤديها شريطة أن ينسجم هذا العمل مع قابليتها وطاقاتها البدنية والجسمية كما أوضح أفلاطون أن الفرق بين المرأة والرجل إنما هو في الدرجة لا في النوع (ريحان & مجدي يحيي، 2005).

وبطبيعة الحال فانه بقدر اهتمام الدولة بمشاركة المرأة في عمليات التنمية كمنجبة ومنتجة ومواطنة وتحقيق التوازن والتنسيق بين هذه الأدوار الثلاثة تتحدد قوتها ونهضتها.

في هذا الإطار برزت قضية تنمية المرأة بمفهومها الشامل كأبرز المشكلات التي تواجه برامج وسياسات التنمية القومية في جميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

وعلى الرغم من أن قضية تنمية المرأة ليست جديدة بمفهومها التقليدي على الفكر التنموي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، إلا أن الحديث في هذا الشأن هو تطور مناهجها، واتساع معانيها بحيث أصبحت تتضمن إلى جانب المفهوم التقليدي المتعلق بمكافحة الضعف والعوز الاقتصادي ما هو أشمل من ذلك وهو النهوض بالقدرة المعرفية والمهارية والذهنية والصحية والمشاركة في قضايا تنمية المجتمع.

ومنذ بداية التسعينات من القرن العشرين بدأ المجتمع الدولي في وضع قضية تنمية المرأة في أولويات اهتماماته حيث ربط المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان في " فيينا " عام 1992 وبرنامج العمل الصادر عنه ليبين حق الإنسان في التنمية بغض النظر عن الجنس، وأكد على أن الفقر والاستبعاد والتهميش والتمييز تشكل في مجموعها انتهاكاً صارخاً لكرامة الإنسان وحقوقه (يحيي، 2000). وجاء مؤتمر السكان "بالقاهرة " سنة 1994 ليؤكد على مسئولية المجتمع في الارتقاء بمستوى معيشة المواطنين عامة ذكوراً وإناثا وحقهم في الحياة الكريمة المناسبة. وفى عام 1980 صدر عن قمة " كوبنهاجن " إعلانا ينص صراحة على أن تنمية المرأة تعد مسئولية اجتماعية وأخلاقية وسياسية واقتصادية وان التغلب على المشكلات التي تواجهها مسئولية جميع الدول غنيها وفقيرها على حد سواء. وفى المؤتمر الدولي للمرأة المنعقد في "بكين " عام 1995 كان التركيز شديداً على قضية تأنيث الفقر بكافة أشكاله: اقتصادي وتعليمي وثقافي وصحي .. الخ مع ضرورة استثمار طاقات وجهود وإمكانيات المرأة من أجل تحقيق تنمية مستدامة (ريحان، 2002).

وتتحقق قوة المرأة بتمكينها من ظروفها وممارسة حقها في الاختيار، وبمدى توافر فرص اعتمادها علي نفسها بدعم حقوقها الإنسانية وإتاحة فرص مساهمتها في ضبط المتغيرات المؤثرة في تنظيم توزيع الموارد الأساسية، وبذلك يتجاوز تمكين المرأة مجرد تحسين فرصها ومكانتها النسبية مقارنة بالرجل الذي يحتاج هو الآخر إلى فرص التمكين بالمعني المشار إليه (رسلان، 2000).

(ب) وضع المرأة المصرية في قوة العمل:

المرأة المصرية تعمل بجانب الرجل منذ قديم الزمان، خاصة في القطاع الزراعي وفي القطاع غير الرسمي, ولكن هناك مظاهر كثيرة قد تعكس نوعاً من التمييز ضد المرأة في مجال العمل، منها ارتفاع نسبة البطالة بين النساء عنها بين الرجال، وأيضاً تركز عمالة المرأة في القطاعات التقليدية وخاصة في الزراعة والخدمات في حين يتركز عمل الرجال في قطاعات الإنتاج والتشييد والبناء والبنوك وسوق المال (المركز الديموجرافي، 2003).

ويوضح الجدول رقم (1) تطور نسبة عمالة النساء في مصر خلال الفترة (2006 – 2015) ومنه يتضح أن نسبة عمالة النساء تراوحت بين 22.3% من إجمالي قوة العمل عام 2006 ، 23.6% عام 2015، وهذا يستلزم إتاحة المزيد من فرص العمل للنساء لزيادة مشاركتهن في جهود تنمية المجتمع حيث يشكلن أقل من ربع القوى العاملة في مصر خلال الفترة (2006 – 2015). ويلاحظ أيضاً من الجدول رقم (1) أن نسبة المشتغلات من النساء من إجمالي عدد المشتغلين في مصر خلال الفترة (2006 – 2015) تراوحت بين 19% من إجمالي قوة العمل عام 2006 ، 20.5% عام 2015. ولقد صاحب ذلك ارتفاع معدل البطالة بين النساء ليصل إلى 24.2% عام 2015 مقابل 9.4% للذكور في نفس العام على النحو الموضح بالشكل رقم (1).

جدول 1. تطور نسبة عمالة النساء في مصر خلال الفترة (2006-2015)

البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
					قوة العمل (%)					
ذكور	77.7	76.2	77.6	76.4	76.9	77.4	77.3	76.6	76.3	76.4
إناث	22.3	23.8	22.4	23.4	23.1	22.6	22.7	23.4	23.7	23.6
جملة	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
					المشتغلون (%)					
ذكور	81.0	78.7	80.2	80.1	80.4	80.2	80.2	79.6	79.3	79.5
إناث	19.0	21.3	19.8	19.9	19.6	19.8	19.8	20.4	20.7	20.5
جملة	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
					معدل البطالة (%)					
ذكور	6.8	5.9	5.6	5.2	4.9	8.9	9.3	9.8	9.6	9.4
إناث	24.0	18.6	19.3	23.0	22.6	22.7	24.1	24.2	24.0	24.2
جملة	10.6	8.9	8.7	9.4	9.0	12.0	12.7	13.2	13.0	12.8

المصدر: حسبت من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، " الكتاب السنوي الإحصائي – العمل،" ، 2016.

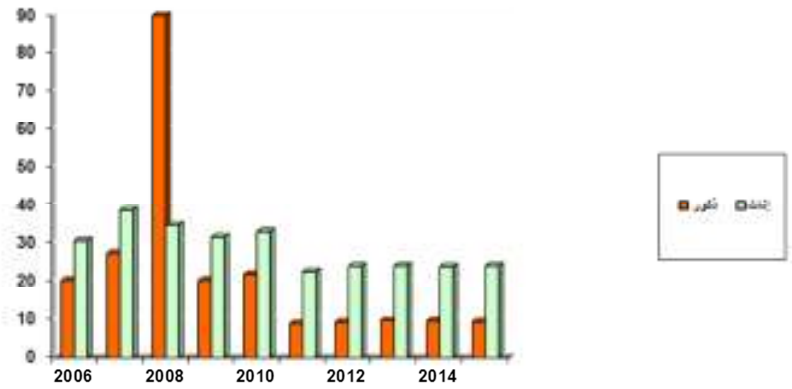

(ج) الدراسات المرجعية:

فيما يلي عرض بعض الدراسات التي أمكن الإطلاع عليها ذات العلاقة بموضوع الدراسة:

- في دراسة أجريت علي دول جنوب المتوسط تضمنت جمهورية مصر العربية حول دور المرأة في تنمية اقتصاديات الدول النامية, خلصت الدراسة إلي أن كل زيادة مقدارها 5% في معدل مشاركة المرأة في قوة العمل يصاحبها زيادة تقدر بحوالي 1.3% في الناتج المحلي الإجمالي GDP (TSANI *et al*, 2012)..
- وحين تتمكن المرأة من تنمية إمكاناتها في سوق العمل, يصبح من الممكن تحقيق مكاسب اقتصادية كبيرة علي مستوي الاقتصاد الكلي (loko etal, 2009).
- وتشير دراسة (Aguirre *et al*, 2012) إلي أن رفع نسبة مشاركة الإناث في القوة العاملة إلي مستويات مشاركة الذكور من شأنه رفع إجمالي الناتج المحلي في جميع الدول ولكن بنسب متفاوتة ففي الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 5%, وفي اليابان بنسبة 9%, وفي الإمارات العربية المتحدة بنسبة 12%, وفي مصر بنسبة 34%.
- وتشير منظمة العمل الدولية إلي أن عمل المرأة بشقيه مدفوع الأجر وغير مدفوع الأجر, يمكن أن يكون أهم العوامل علي الإطلاق في مجال مكافحة الفقر في الاقتصاديات النامية (Heintz, 2006).
- وتري دراسة (Stotsky, 2006) أن الغياب النسبي للفرص أمام النساء في البلدان النامية يكبح النمو الاقتصادي, بينما يؤدي النمو الاقتصادي في الوقت ذاته إلي تحسين وضع المرأة من حيث تخفيف حالة الحرمان.
- ولقد فسرت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة FAO (FAO, 2011) أسباب تدني إنتاجية المزارع التي تديرها المرأة عن تلك التي يديرها الرجل, إلي عدم قدرة النساء للوصول إلي نفس الإمكانيات الموضوعة في متناول الرجال من موارد ومستلزمات زراعية. وأوضحت أن منح النساء الفرص نفسها التي تمنح للرجال للوصول إلي الموارد الزراعية سيرفع الإنتاج في المزارع التي

تديرها النساء في البلدان النامية, بحدود تتراوح بين (20 – 30%) ومن ثم يمكن أن يؤدي ذلك إلي زيادة مقدار الإنتاج الزراعي الكلي علي صعيد البلدان النامية بحدود تتراوح بين (2.5-4%), مما يؤدي إلي خفض عدد الجياع في العالم بنسبة تتراوح بين (12-17%) بما يعادل (100 - 150) مليون شخص.

- وفي جمهورية مصر العربية خلصت نتائج دراسة (الدسوقي وآخرون, 2001) إلي أن أهم العمليات الزراعية التي تساهم فيها المرأة بالوجه البحري هي: عمليات الزراعة والترقيع, وتنقية الحشائش والدراس والتذرية, حيث بلغت نسبة مساهمة المرأة في عمليات الزراعة والترقيع بمحافظة الشرقية نحو 32.2%, كما بلغت نسبة مساهمتهن في عمليات الدراس والتذرية نحو 45%, وفي عملية تنقية الحشائش نحو 6.6% . أما في محافظة الدقهلية فبلغت نسبة مساهمة النساء في عمليات الزراعة والترقيع, والدراس والتذرية نحو 83%, 65.2% علي الترتيب. وكانت مساهمة النساء في محافظة المنيا في عملية تنقية الحشائش نحو 7.5%, بينما بلغت نسبة مساهمتهن في محافظة بني سويف 9.9%.
- وبدراسة مشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة سواء الخدمية أو التجارية وغيرها من المشروعات أوضحت الدراسة أن مشاركة المرأة بلغت أقصاها في مشروعات السجاد والتريكو حيث بلغت حوالي 62.1% من إجمالي المشروعات في حين بلغت أدناها في مشروعات الأخشاب والأثاث بمقدار 12.8% من هذه المشروعات.
- وفي الجمهورية العربية السورية بينت دراسة (الزعبي وآخرون, 2013) حول مساهمات المرأة في الريف السوري أن المرأة الريفية السورية تسهم في عمليات القطاف والغرز وخاصة في الأشجار المثمرة بنسبة تتراوح بين (50 - 70%), وأما عمليات الحصاد اليدوي والتعبئة والتوضيب والبذار فتتراوح نسبة مساهمة المرأة فيها بين (40 - 50%), في حين بلغت نسبة مساهمة المرأة في عمليات تنعيم الأرض والتسميد والتأسيس وإعداد الأرض للزراعة والري والتحميل ما بين (20 - 40%), إلا أن مساهمة المرأة الريفية في العمليات الزراعية الأخرى مثل الحصاد الآلي والمكافحة والحراثة والتطعيم والتقليم تنخفض إلي أقل من (20%), وتكاد تغيب في عمليات التسويق إذ تبلغ نسبة مساهمة المرأة كإجمالي حوالي (3.5%) فقط.
- كما رصدت نفس الدراسة (الزعبي وآخرون, 2013) ثمانية متغيرات مستقلة افترضت تأثيرها علي مستوي مساهمة المرأة الريفية في العمل الزراعي النباتي وهي: عمر المرأة, تعليم المرأة, المهنة الأساسية, الدخل, عدد الأولاد, الوضع العائلي للمبحوثة, نوع الأسرة, ومدي مساهمة الزراعة في دخل الأسرة. وخلصت الدراسة إلي وجود ارتباط معنوي بين ثلاثة متغيرات فقط وهي: عمر المبحوثة, والمستوي التعليمي للمبحوثة, وعدد الأولاد والمتغير التابع متمثلا في مستوي مساهمة المرأة الريفية في العمل الزراعي النباتي.

فروض البحث وطريقة التحليل:

أ – فروض البحث:

ارتبطت فروض البحث الراهن بتحقيق الهدف الخامس من الأهداف السابق الإشارة إليها. وفي ضوء الدراسات المرجعية, والملاحظة الميدانية, والمناقشات التي أجريت مع بعض النساء بمنطقة الدراسة تم تحديد مجموعة المتغيرات المستقلة المفترض تأثيرها على درجة مشاركة المرأة الريفية في الأنشطة الزراعية وغير الزراعية بمنطقة البحث وعددها (18) متغير وهي: عمر المبحوثة, المستوي التعليمي للمبحوثة, الحالة الزواجية, الحالة العملية للمبحوثة, عمر الزوج, المستوى التعليمي للزوج, مهنة الزوج, إجمالي عدد الأبناء, متوسط أعمار الأبناء, متوسط درجة تعليم الأبناء, الدخل الشهري للأسرة, حجم الحيازة الزراعية بالقيراط, عدد الوحدات الحيوانية, حالة المسكن, عصرية المسكن, إدراك المرأة لمكانتها في المجتمع, مستوى الطموح, والمشاركة الاجتماعية غير الرسمية. ومن ثم أمكن اشتقاق فرض عام واحد, وتسعة عشر فرضاً إحصائيا.

الفرض العام الرئيسي:

تتأثر درجة مشاركة المرأة الريفية في مختلف الأنشطة الزراعية وغير الزراعية بمنطقة البحث (المتغير التابع) بتأثير المتغيرات المستقلة المدروسة " . ومن هذا الفرض العام تم اشتقاق تسعة عشر فرضاً إحصائياً بيانها علي النحو التالي:

الفروض الإحصائية (1 – 18):

تختص هذه الفروض باختبار أثر المتغيرات المستقلة كل على حده على درجة مشاركة المرأة الريفية في الأنشطة الزراعية وغير الزراعية بمنطقة البحث وتشترك جميعها في مقولة واحدة مؤداها: لا تتأثر درجة مشاركة المرأة الريفية في الأنشطة الاقتصادية الزراعية وغير الزراعية معنوياً بتأثير المتغيرات المستقلة التالية: عمر المبحوثة، المستوى التعليمي للمبحوثة، الحالة الزواجية للمبحوثة، الحالة العملية للمبحوثة، عمر الزوج، المستوى التعليمي للزوج، مهنة الزوج، إجمالي عدد الأبناء، متوسط أعمار الأبناء، متوسط تعليم الأبناء، الدخل الشهري للأسرة، الحيازة الزراعية، حجم الحيازة الحيوانية، حالة المسكن، عصرية المسكن، إدراك المرأة لمكانتها في المجتمع، مستوى الطموح، والمشاركة الاجتماعية غير الرسمية.

الفرض الإحصائي التاسع عشر:

ويختص باختبار الأثر المجمع للمتغيرات المستقلة المدروسة علي درجة مشاركة المرأة الريفية في الأنشطة الزراعية وغير الزراعية بمنطقة البحث ومنطوقة: "لا تتأثر درجة مشاركة المرأة الريفية في الأنشطة الزراعية وغير الزراعية بمنطقة البحث بالتأثير المتجمع للمتغيرات المستقلة المدروسة".

ب – طريقة التحليل:

لبيان معنوية العلاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة وبين درجة مشاركة المرأة الريفية في الأنشطة الزراعية وغير الزراعية بمنطقة البحث (المتغير التابع) استخدمت الدراسة معامل الارتباط البسيط لبيرسون، كما تم استخدام أسلوب التحليل الارتباطي الانحداري المتعدد المتدرج الصاعد (Step-Wise) وذلك لتقدير نسبة مساهمة كل من المتغيرات المستقلة المدروسة في التباين الكلى للمتغير التابع.

الطريقة البحثية:

أ - منهج البحث:

يصنف البحث الحالي ضمن البحوث الوصفية والكمية في إطار منهج دراسة الحالة سعيا للتعرف علي درجة مشاركة المرأة الريفية في مختلف الأنشطة الزراعية وغير الزراعية. كما اتبع البحث المنهج الكمي لاستخلاص النتائج والمؤشرات من المعلومات والبيانات المتحصل عليها من الدراسة الميدانية.

ب - المجال الجغرافي لعينة البحث:

تمثل الإطار الجغرافي للبحث في قرية "منشأة دهشور" التابعة للوحدة المحلية القروية "دهشور", مركز البدرشين – محافظة الجيزة.

ولقد تم اختيار تلك القرية لسببين رئيسيين, الأول يتمثل في توافر بعض التسهيلات المتعلقة بجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع البحث, والثاني يتمثل في اعتياد مشاركة النساء بتلك القرية علي ممارسة الأنشطة الاقتصادية المُدره للدخل سواء داخل المنزل أو خارجه.

ويتسم المظهر الفيزيقي لتلك القرية بالتقليدية والتواضع الشديد فيما يتعلق بالتخطيط العمراني, الأمر الذي يعكس إلي حد ما محدودية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للقرية وذلك في ضوء الملاحظة الميدانية للباحثة.

وتعد قرية " منشأة دهشور " مثالاً للقرية المصرية التقليدية حيث يعمل معظم سكانها بالزراعة، وتبلغ مساحة الأراضي الزراعية بالقرية حوالي 250 فدان, وتتسم تربتها بالخصوبة العالية مرتفعة الإنتاجية, وأشهر محاصيلها نخيل البلح. كما تعد القرية سوق لبيع وشراء الخضروات والفاكهة، وهي أكبر القرى التابعة للوحدة المحلية القروية " دهشور " ، ويحدها من الشمال سقارة، ومن الجنوب قرية دهشور، ومن الشرق قرية المرازيق، ومن الغرب هرم زوسر. وأخيراً تبعد القرية عن القاهرة بحوالي 32 كم.

شكل رقم (2) النموذج التحليلي لدراسة بعض العوامل المؤثرة علي درجة مشاركة المرأة الريفية في الأنشطة الاقتصادية الزراعية وغير الزراعية

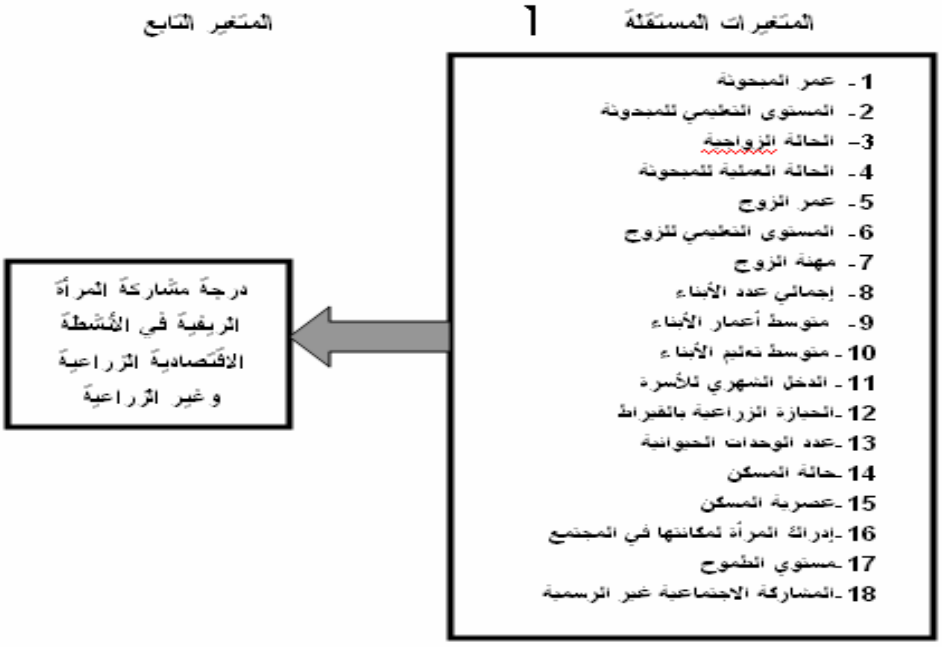

ج- المجال البشري لعينة البحث:

وفقا لتقديرات عام 2009 (مركز معلومات محافظة الجيزة, 2016) بلغ إجمالي عدد السكان حوالي 19.8 ألف نسمه منهم 10.4 ألف من الإناث يمثلن نحو 52.5% من إجمالي عدد السكان بالقرية، 9.4 ألف من الذكور يمثلون نحو 47.5% من إجمالي عدد السكان بالقرية، ويُقدر عدد الأسر بالقرية 4312 أسرة. و لتحديد مفردات عينة الدراسة تم اختيار عينة عشوائية منتظمة من واقع كشوف الحيازة الزراعية بالقرية بلغ قوامها 100 أسرة, وتم اعتبار ربات البيوت (الزوجات) في تلك الأسر بمثابة المبحوثات في تلك الدراسة.

د- أداة البحث وطرق جمع البيانات:

لتحقيق أهداف البحث تم تصميم استمارة استبيان تضمنت مجموعة من الأسئلة المتعلقة برصد الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للمبحوثات, ومتغيرات الدراسة, ومستويات المشاركة في الأنشطة الاقتصادية الزراعية وغير الزراعية. ولقد تم تحديد تلك الأنشطة التي تضمنتها استمارة الاستبيان في ضوء نتائج حلقة نقاشية مصغرة أجريت علي 15 سيدة من خارج عينة الدراسة تم خلالها رصد أهم العمليات الزراعية بقطاعي الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني التي تشارك فيها المرأة الريفية في منطقة الدراسة, فضلاً عن المشروعات الصغيرة غير الزراعية التي تمارسها المرأة في القرية.

وبعد تصميم الاستمارة تم إجراء الاختبار المبدئي عليها بتطبيقها علي عدد 20 سيدة من خارج عينة الدراسة, ولقد تبين من نتائج الاختبار صلاحية الاستمارة للقياس حيث بلغت قيمة معامل الثبات "الفا كرونباخ" Alpha Crunbach 0.812 وهي قيمة مقبولة يمكن الاطمئنان إليها عند تطبيق الاستمارة. ولقد تم تجميع البيانات عن طريق المقابلة الشخصية للمبحوثات.

هـ- الإطار الزمني للدراسة:

استغرقت فترة جمع البيانات الميدانية حوالي شهرين (سبتمبر, وأكتوبر) عام 2016.

المفاهيم الإجرائية:

يعرف البحث الراهن مفهوم مشاركة المرأة الريفية في الأنشطة الاقتصادية الزراعية وغير الزراعية علي أنه " مجموعة الأنشطة والعمليات الزراعية وغير الزراعية التي تشارك المرأة الريفية في أدائها للمساهمة في رفع مستوى الدخل الأسري ومن ثم رفع مستوي معيشة أسرتها ".

القياس الكمي لمتغيرات الدراسة:

تطلب اختيار الدراسة للمنهج الكمي ضرورة تكوين بعض المقاييس والمؤشرات الكمية المعبرة عن مختلف المتغيرات المستقلة المدروسة والمتغير التابع، حتى يمكن إجراء الاختبارات الإحصائية الملائمة لطبيعة الفروض السابق الإشارة إليها.

أ – القياس الكمي للمتغير التابع: درجة مشاركة المرأة الريفية في مختلف الأنشطة الاقتصادية الزراعية وغير الزراعية:

لقياس درجة مشاركة المرأة الريفية في مختلف الأنشطة الاقتصادية الزراعية وغير الزراعية تم استخدام مقياس دليل المشاركة "participation Index" (Sailaja and Reddy, 2003) والذي يتضمن متصل من ثلاث نقاط (دائما / أحيانا / لا يحدث) حيث أعطيت القيم (2)، (1)، (0) قرين كل منها على الترتيب. واعتبر البحث حاصل جمع استجابات عينة الدراسة فيما يتعلق بدرجة مشاركتهن في مختلف الأنشطة الاقتصادية الزراعية وغير الزراعية مؤشراً كميا لقياس هذا المتغير (دليل المشاركة). حيث تم استخدام المعادلة التالية:

$$PI = \Sigma W_i X_i$$
$$= W_1 X_1 + W_2 X_2 + W_3 X_3$$

حيث:

P_I	دليل المشاركة للأنشطة الاقتصادية الزراعية وغير الزراعية
X_1	النشاط (العملية) التي تشارك فيها المبحوثات بصفة دائمة
X_2	النشاط (العملية) التي تشارك فيها المبحوثات بصفة غير منتظمة (أحياناً).
X_3	النشاط التي لا تمارسه المبحوثات أبداً
W_i	الوزن الترجيحي لمستوى المشاركة في الأنشطة الاقتصادية: (2) في حالة دائما، (1) في حالة أحيانا، (صفر) في حالة عدم الأداء.

ب – القياس الكمي للمتغيرات المستقلة:

[1] عمر المبحوثة:
استخدم عدد السنوات الكاملة الممثلة لعمر المبحوثة الحالي كمؤشر كمي لقياس هذا المتغير.

[2] المستوى التعليمي للمبحوثة:
استخدم تصنيف (أمية / تقرأ وتكتب / حاصلة على الابتدائية / حاصلة على الإعدادية / مؤهل متوسط / مؤهل عالي) حيث أعطيت القيم (1)، (2)، (3)، (4)، (5)، (6) لكل منها على الترتيب كمؤشر كمي للتعبير عن المستوى التعليمي للمبحوثة.

[3] الحالة الزواجية:
استخدم تصنيف (متزوجة / مطلقة أو أرملة) حيث أعطيت القيم (2)، (1) لكل منها على الترتيب كمؤشر كمي لقياس الحالة الزواجية للمبحوثة.

[4] الحالة العملية للمبحوثة:
استخدم تصنيف (ربة منزل / موظفة) حيث أعطيت القيم (1)، (2) لكل منها على الترتيب كمؤشر كمي لقياس الحالة العملية للمبحوثة.

[5] عمر الزوج:
استخدم عدد السنوات الكاملة الممثلة لعمر الزوج كمؤشر كمي لقياس هذا المتغير.

[6] المستوى التعليمي للزوج:
استخدم تصنيف (أمي / يقرأ ويكتب / حاصل على الابتدائية / حاصل على الإعدادية / مؤهل متوسط / مؤهل عالي) حيث أعطيت القيم (1)، (2)، (3)، (4)، (5)، (6) لكل منها على الترتيب كمؤشر كمي للتعبير عن المستوى التعليمي للزوج.

[7] مهنة الزوج:
استخدم تصنيف (غير قادر على العمل/ مزارع / يعمل بالقطاع الخاص/ يعمل بالقطاع العام أو الحكومة) حيث أعطيت القيم (1)، (2)، (3)، (4) كمؤشر كمي لقياس مهنة الزوج.

[8] إجمالي عدد الأبناء:
استخدم عدد أبناء المبحوثة الذكور والإناث كمؤشر كمي لقياس هذا المتغير.

[9] متوسط عمر الأبناء:
استخدم متوسط عمر الأبناء بالسنوات كمؤشر كمي لقياس هذا المتغير.

[10] متوسط تعليم الأبناء:
استخدم متوسط عدد السنوات التي قضاها الأبناء في التعليم الرسمي (بعد استبعاد من هم دون السادسة) كمؤشر كمي لقياس هذا المتغير.

[11] الدخل الشهري للأسرة بالجنيه:
استخدم الدخل الشهري للأسرة بالجنيه (مجموع ما يتكسبه الأفراد العاملين بالأسرة في الشهر من مهن أساسية أو معاش أو غيره) كمؤشر كمي لقياس هذا المتغير.

[12] الحيازة الزراعية بالقيراط:
استخدمت مساحة الأرض الزراعية التي تحوزها الأسرة بالقيراط كمؤشر كمي لقياس هذا المتغير.

[13] عدد الوحدات الحيوانية:
استخدمت عدد الحيوانات المملوكة للأسرة بعد توزيعها على خمسة فئات للتعبير عن عدد الوحدات الحيوانية المملوكة للأسرة وتشمل: الفئة الأولى (الأبقار)، وتضم الفئة الثانية (الجاموس) وتم ترجيحها بضربها في (1.3)، وتضم الفئة الثالثة (الحمير) وتم ترجيحها بضربها في (0.5)، وتضم الفئة الرابعة (الأغنام والماعز) وتم ترجيحها بضربها في (0.2)، وتضم الفئة الخامسة (العجول الصغيرة) وتم ترجيحها بضربها في (0.1).

[14] حالة المسكن:
اشتمل مؤشر حالة المسكن على عشرة عناصر فرعية (ملكية المسكن، عدد حجرات المسكن، نوع أرضية المنزل، نوع مادة البناء، مصدر المياه، الصرف الصحي، مادة دهان الحوائط، نوع مادة السقف، وسيلة الطبخ) واعتبرت الدراسة حاصل جمع استجابات أفراد عينة الدراسة على تلك العناصر العشرة مؤشرا كميا لقياس حالة المسكن وذلك بواقع درجة واحدة لكل عنصر.

[15]عصرية المسكن:
استخدمت عدد الأجهزة المنزلية المملوكة للأسرة، بعد توزيعها على ثلاثة فئات تشمل: الفئة الأولى (الثلاجة/الفيديو/ الغسالة الأوتوماتك/ التليفزيون الملون/ دش/ كمبيوتر) وتم ترجيحها بضرب عددها في (3)، وتضم الفئة الثانية (التليفزيون الأبيض والأسود/ الغسالة العادية/ وصلة دش/ البوتاجاز/ السخان) وتم ترجيحها بضرب عددها في (2)، وتشمل الفئة الثالثة (كاسيت/ راديو/ المروحة/ ماكينة خياطة) وتم ترجيحها بضرب عددها في (1) ويتمثل حاصل جمع الفئات الثلاث كمؤشر كمي لقياس هذا المتغير.

[16] إدراك المرأة لمكانتها في المجتمع:
استخدم تصنيف (موافقة / إلى حد ما / غير موافقة) لعدد ثماني عبارات تعكس إدراك المبحوثة لمكانتها في المجتمع حيث أعطيت القيم (3)، (2)، (1) قرين كل منها، واعتبرت الدراسة مجموع استجابات العينة على العبارات الثمانية مؤشرا كميا لقياس هذا المتغير.

[17] مستوى الطموح:
استخدم تصنيف (نعم/ إلى حد ما / لا) لعدد سبع عبارات تعكس مستوى طموح المبحوثة حيث أعطيت القيم (3)، (2)، (1) قرين كل منها، واعتبر مجموع استجابات العينة على العبارات السبع مؤشرا كميا لقياس هذا المتغير.

[18] المشاركة الاجتماعية غير الرسمية:
استخدم تصنيف (دائما / أحيانا / نادرا / لا) لعدد ست عبارات تعكس المشاركة الاجتماعية غير الرسمية للمبحوثة حيث أعطيت القيم (3)، (2)، (1)، (صفر) قرين كل منها، واعتبرت الدراسة مجموع استجابات العينة على العبارات الست مؤشرا كميا لقياس هذا المتغير.

جدول 2 . نتائج التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة المستقلة

المتغيـرات	المدى الفعلي الحد الأدنى	الحد الأعلى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	منخفض عدد	%	متوسـط عدد	%	مرتفـع عدد	%
1 – عمر المبحوثة	25	55	41.4	7.59	20	20.0	36	36.0	44	44.0
2 - المستوى التعليمي للمبحوثة	1	6	2.21	1.67	47	47.0	28	28.0	25	25.0
3 - الحالة الزواجية للمبحوثة	1	2	*1	-	10	10.0	90	90.0	-	-
4 - الحالة العملية للمبحوثة	1	2	*1	-	88	88.0	12	12.0	-	-
5 – عمر الزوج	31	65	48.0	7.70	25	25.0	48	48.0	22	22.0
6 – المستوى التعليمي للزوج	1	6	2.55	1.56	50	50.0	27	27.0	18	18.0
7 – مهنة الزوج	1	4	*2	-	47	47.0	27	27.0	21	21.0
8 – إجمالي عدد الأبناء	0	7	3.35	1.53	33	33.0	44	44.0	23	23.0
9 - متوسط عمر الأبناء	2	31	15.1	7.50	53	53.0	35	35.0	10	10.0
10 - متوسط تعليم الأبناء	0	16	8.74	3.89	23	23.0	43	43.0	32	32.0
11 - الدخل الشهري للأسرة بالجنيه	1200	6000	2544.8	756.2	23	23.0	56	56.0	21	21.0
12 – الحيازة الزراعية بالقيراط	0	96	12.2	15.63	54	54.0	35	35.0	11	11.0
13 – عدد الوحدات الحيوانية	0	808	28.4	91.9	60	60.0	11	11.0	29	29.0
14 - حالة المسكن	19	32	27.1	2.45	4	4.0	54	54.0	42	42.0
15 – عصرية المسكن	9	27	16.8	3.65	28	28.0	62	62.0	10	10.0
16- إدراك المرأة لمكانتها في المجتمع	2	25	17.1	4.66	13	13.0	40	40.0	47	47.0
17- مستوى الطموح	11	24	19.2	4.08	29	29.0	27	27.0	44	44.0
18 – المشاركة الاجتماعية غير الرسمية	15	30	21.7	2.47	25	25.0	67	67.0	8	8.0

المصدر: عينة الدراسة الميدانية.

النتائج

أ- مساهمة المرأة الريفية في دخل الأسرة:

يتوقف المدى الذي يمكن أن تساهم به المبحوثات في دخل الأسرة لدعم مواردها بغرض الحد من الفقر, وتحقيق مستويات معيشية أفضل لأبنائها, علي مستوي الدخل المكتسب بمعرفتها يومياً, أو أسبوعياً, أو شهرياً, أو سنوياً, والذي يتوقف بطبيعة الحال علي حسب طبيعة النشاط الاقتصادي التي تمارسه.

ولتحقيق الهدف الثاني للبحث المتعلق بتقدير حجم مساهمة المرأة الريفية في إجمالي دخل الأسرة بمنطقة الدراسة تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (3) إلى أن متوسط الدخل السنوي للأسرة في فئات الدخل المنخفض والمتوسط والمرتفع لعينة الدراسة بلغ 20.1، 30.6، 41.8 ألف جنيه على الترتيب. كما بلغ متوسط الدخل السنوي المكتسب بمعرفة المرأة في الفئات الثلاث للدخل الأسري في السنة،6.1 8.0، 6.9ألف جنيه على الترتيب.

وتكشف النتائج الواردة في الجدول رقم (3) عن ارتفاع مساهمة المبحوثات في دخول الأسر ذات مستويات الدخل المنخفضة, وتقل تلك المساهمة كلما ازداد المستوي الدخلي للأسرة, حيث بلغت نسبة المساهمة 34.1% عند متوسط دخل 20.1 ألف جنية في المقابل كانت نسبة المساهمة 14.7% عند متوسط الخل 41.8% ألف جنية لذلك اعتاد الباحثون استخدام نسبة مساهمة المرأة في الدخل الأسري كمؤشر لقياس مستوى الفقر لدي الأسر, حيث تقوم المرأة عادة بسد نسبة كبيرة من الاحتياجات الأساسية للأسر ذات مستويات الدخل المنخفضة.

جدول 3. مساهمة المرأة الريفية بعينة الدراسة في إجمالي الدخل السنوي للأسرة على مستوى فئات الدخل الأسري الثلاث بالجنيه (المنخفض / المتوسط / المرتفع)

فئات الدخل السنوي للأسرة بالجنيه	عدد	متوسط الدخل السنوي للأسرة	متوسط الدخل السنوي المتكسب بمعرفة المرأة	% مساهمة المرأة لإجمالي الدخل
الدخل المنخفض	23	20113	6861	34.1
الدخل المتوسط	56	30595	8009	26.2
الدخل المرتفع	21	41800	6143	14.7
الجملـة	100	30537	7353	24.1

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

ب- مساهمات النوع الاجتماعي Gender في دخل الأسرة بعينة الدراسة, طبقاً لمصدر الدخل المتحصل عليه من الأنشطة الزراعية وغير الزراعية:

كشفت النتائج الواردة في الجدول رقم (4) الأهمية الكبيرة التي تحتلها الأنشطة غير الزراعية في اقتصاديات الأسرة, كمصدر رئيسي لدخل المرأة الريفية وخاصة لدى الأسر ذات مستويات الدخل المنخفضة, حيث تبين ارتفاع مشاركة المبحوثات في عينة الدراسة في الدخل الكلي للأسرة الناتج من أنشطة غير زراعية ليبلغ 82.61% لدى الأسر ذات مستوى الدخل المنخفض, مقابل 57.14% لدي الأسر ذات الدخول المتوسطة, و47.62% لدى الأسر ذات مستويات الدخل المرتفعة.

أما بالنسبة لمساهمات الرجال في اقتصاديات الأسرة من دخول مكتسبة من أنشطة غير زراعية فإنها إجمالاً أقل من نسبة مساهمة المرأة.

وبالنسبة للأنشطة الزراعية يلاحظ من الجدول رقم (4) ارتفاع مساهمة الرجال في الدخول الأسرية الناجمة من أنشطة زراعية مقارنة بمساهمات المرأة, حيث بلغت نسب المشاركة 57.14%, 75.00%, 30.43% في الأسر ذات المستويات الدخلية المرتفعة والمتوسطة والمنخفضة على الترتيب.

وبصفة عامة يمكن القول بأن الدخل المكتسب من الأنشطة غير الزراعية تحتل المرأة العبء الأكبر في الحصول عليه كمصدر رئيسي للدخل الأسري خاصة في الأسر الفقيرة, أما الدخل المكتسب من الأنشطة الزراعية يتحمل الرجل العبء الرئيسي في الحصول عليه, خاصة لدى الأسر ذات الدخل الأعلى.

جدول 4. نسبة مساهمة النوع الاجتماعي في دخل الأسرة بعينة الدراسة, طبقاً لمصدر الدخل المتحصل عليه من الأنشطة الاقتصادية الزراعية وغير الزراعية على مستوى فئات الدخل الأسري الثلاث بالجنيه (المنخفض / المتوسط / المرتفع)

فئات الدخل السنوي للأسرة بالجنيه	عدد	الأنشطة الزراعية		الأنشطة غير الزراعية	
		% مساهمة الرجال	% مساهمة النساء	% مساهمة الرجال	% مساهمة النساء
الدخل المنخفض	23	30.43	17.39	69.57	82.61
الدخل المتوسط	56	75.00	42.86	25.00	57.14
الدخل المرتفع	21	57.14	52.38	42.86	47.62

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

ج- طبيعة ومدى مشاركة المرأة الريفية بعينة الدراسة في مختلف العمليات والأنشطة الزراعية وغير الزراعية:

1-الأنشطة الزراعية:

توضح النتائج الواردة في الجدول رقم (5) مقدار مساهمة مبحوثات عينة الدراسة في العمليات والأنشطة المتعلقة بالإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني, ومنه يتضح اختلاف نسب المشاركة من عملية لأخرى طبقاً لقيم أدلة المشاركة (Participation Indices) الموضحة أمام كل عملية من العمليات أو الأنشطة الزراعية, والرتبة التي حصلت عليها. ومن الجدول يتضح أن نشاط تربية ورعاية الدواجن قد احتل المرتبة الأولى (دليل المشاركة 171) حيث يعمل في هذا النشاط 98 مبحوثة يمثلن 98% من جملة المبحوثات, تتحمل 73 مبحوثة مسئولية وعبء إدارة هذا النشاط بالكامل, مقابل 25 منهن يساعدهن أبنائهن من الإناث. وتحتل عملية الحصاد المرتبة الثانية (دليل المشاركة 169), حيث يشارك في تلك العملية 81 مبحوثة بصفة منتظمة ودائمة, وسبعة مبحوثات بصفة غير منتظمة (أحياناً). وتأتي عمليات ما بعد الحصاد في المرتبة الثالثة حيث تشارك 76% من المبحوثات في عمليات الفرز والتدريج والتعبئة والتسويق علي حسب طبيعة المحصول بصفة منتظمة, و 9% منهن بصورة غير منتظمة. وتأتي عمليات الحليب وتصنيع الألبان في المرتبة الرابعة (دليل المشاركة 159) وتنظيف حظائر الحيوانات في المرتبة الخامسة (دليل المشاركة 152), وتغذية ورعاية الحيوانات في المرتبة السادسة (دليل المشاركة 149). والتخلص من الأعشاب والحشائش الضارة في المرتبة السابعة (دليل المشاركة 146) وهكذا كما موضح في جدول (5).

ويلاحظ من الجدول أيضاً أن هناك بعض الأنشطة الزراعية قد لا تمارسها بعض المبحوثات مطلقاً, والبعض الآخر قد يمارسها بصورة محدودة مثل عمليات التسميد الكيماوي, الترقيع, إعداد الأرض للزراعة, والتسميد العضوي حيث بلغت نسبة المبحوثات اللاتي لم يسبق لهن المشاركة في تلك العمليات الزراعية 88%, 88%، 83%, 52% على الترتيب .

جدول 5. توزيع عينة الدراسة وفقا لمدى مشاركة المبحوثات في مختلف العمليات والأنشطة الزراعية

الأنشطة (العمليات) الزراعية	فئات المشاركة			دليل المشاركة	الترتيب
	دائما	أحيانا	لا		
- إعداد الأرض للزراعة	2	15	83	19	12
- التسميد العضوي	3	45	52	51	9
- البذر(نثر البذور)	22	70	8	114	8
- التسميد الكيماوي	0	12	88	12	13
- التخلص من الأعشاب والحشائش الضارة	68	10	22	146	7
- الري	1	30	69	32	10
- الترقيع	9	3	88	21	11
- الحصاد	81	7	12	169	2
- عمليات ما بعد الحصاد(فرز - تدريج – تعبئة – تسويق)	76	9	15	161	3
- تنظيف حظائر الحيوانات	62	28	10	152	5
- تغذية ورعاية المواشي	60	29	11	149	6
- تربية ورعاية الدواجن	73	25	2	171	1
- الحليب وتصنيع الألبان	68	23	9	159	4

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

2-الأنشطة غير الزراعية:

يوضح الجدول رقم (6) أهم الأنشطة غير الزراعية التي تمارسها المبحوثات في عينة الدراسة وهي على الترتيب: الأعمال التجارية الصغيرة (مثل بيع الخضر والفاكهة, الأدوات المنزلية.....الخ), العمل لدى الغير (في المنازل), حياكة الملابس, أعمال التطريز, وتصنيع منتجات النخيل.

ومن الجدول يتضح أن نشاط الأعمال التجارية الصغيرة مثل بيع الخضر والفاكهة أو تجارة الأدوات المنزلية الصغيرة كمنتجات البلاستيك أمام المنزل أو في سوق القرية قد استحوذ علي معظم مشاركات المبحوثات في قطاع الأنشطة غير الزراعية (دليل المشاركة 110). يليه العمل لدى الغير (دليل المشاركة 45), يليه حياكة أو خياطة الملابس (دليل المشاركة 16), يليه أعمال التطريز (دليل المشاركة 12), وأخيراً تصنيع منتجات النخيل كالسلال والقبعات .....الخ (دليل المشاركة 9). وبطبيعة الحال فإن الدخل المكتسب من تلك الأنشطة يساهم في دعم اقتصاديات الأسرة.

جدول 6 . توزيع عينة الدراسة وفقا لمدى مشاركة المبحوثات في مختلف الأنشطة غير الزراعية

*الأنشطة غير الزراعية	فئات المشاركة			دليل المشاركة	الترتيب
	دائما	أحيانا	لا		
- أعمال تجارية صغيرة	13	84	3	110	1
- العمل بأجر لدى الغير	11	23	66	45	2
- تفصيل وخياطة ملابس	2	12	86	16	3
- مشغولات يدوية (تصنيع منتجات النخيل)	0	9	91	9	5
- أعمال التطريز	0	12	88	12	4

*** تم استبعاد كافة الأنشطة المنزلية من قائمة الأنشطة غير الزراعية مثل: إعداد الطعام, ورعاية الأطفال, ونظافة المنزل.....الخ لأن جميع المبحوثات تمارس تلك الأنشطة بصفة منتظمة.**

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

3- الأنشطة الزراعية وغير الزراعية:

اعتبر البحث حاصل جمع الدرجات التائية (علام، 2000) لمكون مشاركة المبحوثة في الأنشطة الزراعية، ومكون مشاركة المبحوثة في الأنشطة غير الزراعية مؤشراً كمياً لقياس مدى مشاركة عينة البحث في مختلف الأنشطة الاقتصادية.

وتشير البيانات الواردة في الجدول رقم (7) إلى أن المدى الفعلي للدرجات التائية لمشاركة عينة البحث في مختلف الأنشطة الاقتصادية قد تراوح بين (66.8)، (134.4) درجة تائية بمتوسط حسابي بلغ 100 درجة تائية، وانحراف معياري قدره 14.65 درجات تائية. وبتوزيع المدى الفعلي لقيم هذا المؤشر علي ثلاث فئات متساوية الطول ومتدرجة تصاعديا إلي أعلي وتوزيع عينة البحث عليها اتضح أن حوالي 60% من إجمالي عينة البحث يقعن في الفئة ذات المستوي المتوسط لمؤشر المشاركة في مختلف الأنشطة الاقتصادية (89.3 – 111.8 درجة تائية)، في حين تمثل الفئة ذات المستوي المنخفض (66.8 – 89.3 درجة تائية) نحو 18% من إجمالي العينة، أما الفئة ذات المستوي المرتفع للمؤشر (111.8 – 134.4 درجة تائية) فتمثل نحو 22% من إجمالي عينة البحث.

جدول 7 . التوزيع العددي والنسبي لعينة البحث وفقاً للدرجات التائية لمؤشر مشاركة المبحوثة في مختلف الأنشطة الزراعية وغير الزراعية

المدى الفعلي		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	فئـــات الدرجات التائية*						الجملة
				89.3 – 66.8		111.8-89.3		134.4-111.8		
الحد الأدنى	الحد الأعلى			عدد	%	عدد	%	عدد	%	
66.8	134.4	100.0	14.65	18	18.0	60	60.0	22	22.0	100

*** الدرجة التائية = [(الدرجة المعيارية X 10) + 100]**

المصدر: عينة الدراسة الميدانية

د- تحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة ودرجة مشاركة عينة الدراسة في الأنشطة الاقتصادية الزراعية وغير الزراعية(المتغير التابع):

اختص الهدف الخامس للدراسة باختبارات صحة الفروض الإحصائية لبيان أثر المتغيرات المستقلة المدروسة علي المتغير التابع (درجة مشاركة عينة البحث في الأنشطة الاقتصادية الزراعية وغير الزراعية) باستخدام معامل الارتباط البسيط لبيرسون، كما تم استخدام أسلوب التحليل الارتباطى الانحداري المتعدد المتدرج الصاعد (Step-Wise) وذلك لتقدير نسبة مساهمة كل من المتغيرات المستقلة المدروسة في التباين الكلى لدرجة مشاركة عينة البحث في الأنشطة الاقتصادية الزراعية وغير الزراعية، وحسبت معنوية النتائج المتحصل عليها عند مستوى معنوية 0.01، 0.05.

لتحديد طبيعة العلاقة الإرتباطية بين درجة مشاركة عينة البحث في الأنشطة الاقتصادية الزراعية وغير الزراعية والمتغيرات المستقلة المدروسة كل على حدة ($X_1 - X_{18}$) تم استخدام معامل الارتباط البسيط " لبيرسون " حيث تبين من النتائج الواردة بالجدول رقم (8) أن هناك

علاقة ارتباطيه معنوية على المستوى الاحتمالي 0.01 بين درجة مشاركة عينة البحث في الأنشطة الاقتصادية الزراعية وغير الزراعية وبين كل من المتغيرات المستقلة التالية: المستوي التعليمي للزوج (الفرض رقم 6)، والدخل الشهري للأسرة (الفرض رقم 11)، وعصرية المسكن (الفرض رقم 15)، وإدراك المرأة لمكانتها في المجتمع (الفرض رقم 16)، ومستوى الطموح (الفرض رقم 17). أما المتغيرات المستقلة التالية: المستوي التعليمي للمبحوثة (الفرض رقم 2)، وإجمالي عدد الأبناء (الفرض رقم 8)، وعدد الوحدات الحيوانية (الفرض رقم 13) فقد ثبت معنوية العلاقة الإرتباطيه بينها وبين المتغير التابع على المستوى الاحتمالي 0.05 .

جدول 8. معاملات الارتباط البسيط بين درجة مشاركة عينة البحث في الأنشطة الاقتصادية الزراعية وغير الزراعية وبين المتغيرات المستقلة المدروسة

رقم الفرض	المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط البسيط	رقم الفرض	المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط البسيط
1	عمر المبحوثة	0.022	10	متوسط تعليم الأبناء	0.074
2	المستوى التعليمي للمبحوثة	*0.206	11	الدخل الشهري للأسرة	**0.335
3	الحالة الزواجية للمبحوثة	0.111-	12	الحيازة الزراعية بالقيراط	0.025
4	الحالة العملية للمبحوثة	0.099	13	عدد الوحدات الحيوانية	*0.197-
5	عمر الزوج	0.088	14	حالة المسكن	0.030
6	المستوى التعليمي للزوج	**0.286	15	عصرية المسكن	**0.214
7	مهنة الزوج	0.158	16	إدراك المرأة لمكانتها في المجتمع	**0.566
8	إجمالي عدد الأبناء	*0.188	17	مستوي الطموح	**0.370
9	متوسط أعمار الأبناء	0.018	18	المشاركة الاجتماعية غير الرسمية	0.046

*** معنوي عند المستوى الاحتمالي 0.05**
**** معنوي عند المستوى الاحتمالي 0.01**
المصدر: نتائج التحليل الإحصائي.

وبناءًا على ذلك يمكن القول بعدم إمكانية قبول الفروض الإحصائية التالية: (الثاني، والسادس، والثامن، والحادي عشر، والثالث عشر، والخامس عشر، والسادس عشر، والسابع عشر) والتي تقضى بعدم وجود علاقة ارتباطيه معنوية بين درجة مشاركة عينة البحث في الأنشطة الاقتصادية الزراعية وغير الزراعية كمتغير تابع وبين تلك المتغيرات وقبول الفروض البديلة لها.

ولتقدير نسبة مساهمة المتغيرات المستقلة المدروسة مجتمعة في تفسير التباين الكلى للمتغير التابع قام البحث باستخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد المتدرج الصاعد Step-Wise Regression Analysis وذلك لاختبار صحة الفرض الإحصائي التاسع عشر الذي ينص على عدم وجود علاقة معنوية بين درجة مشاركة عينة البحث في الأنشطة الاقتصادية الزراعية وغير الزراعية وبين المتغيرات المستقلة المدروسة مجتمعة.

وتشير نتائج التحليل الإحصائي الواردة بالجدول رقم (9) إلى معنوية النموذج الإحصائي عند الخطوة الخامسة حيث بلغت نسبة " ف " المحسوبة 18.51 وهى معنوية على المستوى الاحتمالي 0.01 ، كما بلغت قيمة معامل التحديد 0.419، ويعنى ذلك أن هناك خمسة متغيرات مستقلة من جملة المتغيرات المستقلة تشرح نحو 41.9% من التباين الكلي في درجة مشاركة عينة البحث في الأنشطة الاقتصادية الزراعية وغير الزراعية، وأن النسبة الباقية وقدرها 58.1% تشرحها متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج التحليلي أو لم يشملها البحث.

ومن جهة أخرى يمكن القول بأن أهم المتغيرات التي تضمنها النموذج كانت كما يلي: الدخل الشهري للأسرة (X_{11}) ويشرح نحو 23.9% من التباين الكلي، إدراك المرأة لمكانتها في المجتمع (X_{16}) ويشرح نحو 9.4% من التباين الكلي، يليه المستوى التعليمي للزوج (X_6) ويشرح نحو 4% من التباين الكلي، ثم عدد الوحدات الحيوانية (X_{13}) ويشرح نحو 3.3% من التباين الكلي، وأخيرا إجمالي عدد الأبناء (X_8) ويشرح نحو 1.3% من التباين الكلي لدرجة مشاركة عينة البحث في الأنشطة الاقتصادية الزراعية وغير الزراعية [المتغير التابع].

في ضوء ما سبق يمكن القول برفض الفرض الإحصائي التاسع عشر بالنسبة للمتغيرات الخمسة التي تضمنها النموذج، في حين لم يتم رفضه بالنسبة للمتغيرات المستقلة التي لم يتضمنها النموذج التحليلي.

جدول 9. نتائج الأثر التجميعي للمتغيرات المستقلة المدروسة على درجة مشاركة عينة البحث في الأنشطة الاقتصادية الزراعية وغير الزراعية

خطوات التحليل	المتغير المستقل الداخل في التحليل	معامل الارتباط المتعدد	معامل التحديد	% للتباين المفسر	معامل الانحدار	نسبة " ف "
الخطوة الأولى	الدخل الشهري للأسرة	0.489	0.239	23.9	0.487	**41.79
الخطوة الثانية	إدراك المرأة لمكانتها في المجتمع	0.577	0.333	9.4	0.213	**37.24
الخطوة الثالثة	المستوى التعليمي للزوج	0.611	0.373	4.0	0.195	**29.57
الخطوة الرابعة	عدد الوحدات الحيوانية	0.637	0.406	3.3	0.173	**24.19
الخطوة الخامسة	إجمالي عدد الأبناء	0.647	0.419	1.3	0.141	**18.51

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

مناقشة النتائج:

تؤدي المرأة الريفية دوراً أساسياً في الإنتاج الزراعي في البلدان النامية, لاسيما في البلدان ذات الدخل المنخفض التي تمثل الزراعة فيها في المتوسط حوالي 32% من الناتج المحلي الإجمالي, والتي يعيش فيها ويعمل بها نحو 70% من فقرائها في المناطق الريفية. وتشكل المرأة في هذه البلدان أغلبية قوة العمل الزراعية, وهن اللاتي ينتجن معظم الأغذية التي تستهلك محلياً (البنك الدولي، 2008)

ويعتبر الإنتاج الزراعي في الدول النامية محرك النمو الاقتصادي, وقاعدة معظم سبل المعيشة الريفية, مما يجعلهن عوامل أساسية في التنمية الاقتصادية بل وعناصر أساسية في تحقيق الأمن الغذائي والرخاء الأسري في المناطق الريفية.

وكانت المرأة الريفية المصرية على مر العصور وما زالت منتجة في عملها سواء داخل المنزل أو خارجه حيث تمارس مختلف الأنشطة الزراعية واللازراعية التي تساهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تحقيق الأمان الاقتصادي والاجتماعي للأسرة. فهي المسئولة عن تربية الأطفال ورعايتهم, وتحمل مسئولية المنزل وإلى جانب دورها كأم وزوجة تقوم بعملها خارج المنزل جنباً إلى جنب مع الرجل, بل وكانت وما زالت مهامها الإنتاجية تفوق أحياناً مهام الرجال.

وبطبيعة الحال تتشابه المرأة الريفية المصرية مع معظم نساء العالم حيث تؤدي الأدوار الثلاث الرئيسية الخاصة بالنساء: الدور الإنجابي, الدور الاجتماعي, والدور الإنتاجي.

ويشير التقسيم النوعي للعمل بين الجنسين في الزراعة إلى المساهمة الواضحة للمرأة في جميع مراحل العملية الإنتاجية وإن تباين هذا الدور من عملية لأخرى, ولكن دورها الأبرز يأتي في العمليات اليدوية والتي تحتاج إلى كثير من الصبر والتحمل مثل الحصاد ، و عمليات ما بعد الحصاد،و التخلص من الأعشاب و الحشائش الضارة.

بينما يعتبر التقسيم النوعي للعمل بين الجنسين في تربية ورعاية الحيوانات نموذجاً واضحاً للمهام الثقيلة التي تتحملها المرأة في هذا المجال

حيث تساهم بنسبة كبيرة, وأحياناً تتحمل بمفردها معظم الأعباء الخاصة بهذا النشاط بدءاً بالتصنيع المنزلي, وحلب الحيوانات, وتنظيف الحظائر, والتغذية والعناية بالمواليد والإشراف علي الولادة وتسويق الحيوانات الصغيرة.

كما تساهم المرأة الريفية في تربية الدواجن وغالباً ما تهيمن بصورة كاملة على تلك الصناعة حيث تتحمل كامل أعبائها من حيث التشغيل وإالادارة الإنتاجية وتسويق المنتجات بل أيضاً تدبير التمويل.

وهذا النظام المنزلي الريفي يخدم الأسر الفقيرة ويساعدهن على مواجهة أعباء المعيشة, ومن ثم فإن تربية الدواجن المنزلية في الريف المصري له دور حيوي وفعال في الحد من الفقر وخلق دخل مستمر للأسرة الريفية, كما أن التربية الداجنية تساهم في توفير الاحتياجات الاستهلاكية من اللحوم البيضاء على المستوى المحلي, إذ يغطي معظم احتياجات الريف بالإضافة إلي نسب لا يستهان بها من احتياجات المدن. بالإضافة لذلك فإن هذا النشاط يسهم أيضاً في إنتاج بيض المائدة.

ويشير كل ما سبق إلى الدور الإيجابي والفعال الذي تلعبه المرأة الريفية في كونها بإمكانياتها المحدودة للغاية, وفي ظل ضعف أو غياب البرامج والسياسات الداعمة لجهودها في مجال تربية الدواجن المنزلية فإنها تقوم بتوفير نسبة كبيرة من الاحتياجات الاستهلاكية للمجتمع من اللحوم البيضاء.

ولقد كشفت نتائج الدراسة إلى أن الدخل المكتسب من الأنشطة غير الزراعية (مثل الأعمال التجارية الصغيرة, والعمل بأجر لدى الغير, وحياكة الملابس) تتحمل المرأة العبء الأكبر في الحصول عليه كمصدر رئيسي للدخل الأسري خاصة في الأسر الفقيرة, أما الدخل المكتسب من الأنشطة الزراعية النباتية يتحمل الرجل العبء الرئيسي في الحصول عليه خاصة لدى الأسر ذات الدخل الأعلى. ولا يعني ذلك أن مساهمة المرأة في الأنشطة الزراعية النباتية ليست كبيرة بل إن تلك المساهمات مؤثرة في بعض العمليات الزراعية كالحصاد, وعمليات ما بعد الحصاد كالفرز والتدريج والتعبئة والتسويق, والتخلص من الأعشاب والحشائش الضارة حيث بلغ دليل مشاركة المرأة في تلك العمليات (169)، (161)، (146) على الترتيب.

وبالنسبة للعوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة علي درجة مشاركة المبحوثات في الأنشطة الزراعية وغير الزراعية أوضحت نتائج التحليل الإحصائي إلى معنوية خمسة متغيرات فقط من بين ثمانية عشر متغير حيث تفسر حوالي 41.9% من التباين الكلي في درجة مشاركة المرأة الريفية في الأنشطة الزراعية وغير الزراعية بعينة الدراسة وهي: دخل الأسرة, إدراك المرأة لمكانتها في المجتمع, المستوى التعليمي للزوج, عدد الوحدات الحيوانية, وأخيراً إجمالي عدد الأبناء.

التوصيات:

1- يتعين عدم إهمال قضايا التمايز بين الجنسين في الريف لأن ذلك من شأنه هدر فرص تعزيز الإنتاج الزراعي والدخل المزرعي, تلك الخسائر تمثل هدراً لفرص لا وسع لمصر وغيرها من البلدان النامية بهدرها. فغياب المساواة بين الجنسين يشكل تهديداً لقدرة المرأة علي القيام بدور المحرك للنمو الاقتصادي, ويجردها من إمكانية القيام بدورها كعامل أساسي في تحقيق الأمن الغذائي والرخاء الأسري. ولعل إهمال المتغيرات الخاصة بقضايا التمايز بين الجنسين في السياسات الزراعية, سيشكل أكثر من مجرد تكاليف فرص ضائعة, بل أنه سيضر بالمرأة ذاتها.

2- يتعين أن يكون تعزيز إنتاجية المرأة وتمكينها اقتصاديا من بين أولويات البرامج والسياسات الزراعية الرامية إلى النهوض بالتنمية الزراعية. وما يبرر هذه الأولوية هو أهمية إنتاج المرأة في المجال الزراعي كمحرك للنمو الاقتصادي, وكمصدر للرزق في المناطق الريفية, وعامل هام من عوامل الحد من الفقر.

3- تزويد المرأة الريفية بالمعارف والمهارات الفنية المتعلقة بقطاع الإنتاج الحيواني والداجني فهي التي تقوم برعاية الحيوانات الكبيرة, وتربية الحيوانات الصغيرة كالأغنام والمعز, علاوة على احتكارها الإشراف الفعلي للإنتاج الداجني العائلي الذي يعد مصدراً رئيسيا من مصادر دخل الأسرة الريفية, حيث أن المرأة الريفية تمد السوق بنحو 33% من الاحتياجات الاستهلاكية من لحوم الدجاج, ونسبة أعلى من ذلك من لحوم الأصناف الداجنة الأخرى حيث تزيد النسبة عن 90% للبط والأوز والرومي والحمام والأرانب. وهذا في الوقت الذي يعتمد فيه النظام الإنتاجي على المصادر المحلية في توفير شق هام من احتياجاته العلفية (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2007).

4- توجيه برامج الحماية الاجتماعية لتشمل الأسر الريفية الفقيرة التي لا تحوز أرضاً زراعية, أو ذات حيازات قزمية, لتخفيف الضغط الاقتصادي والعبء الذي يقع على عاتق المرأة الريفية, التي يتعاظم دورها كلما احتدت شدة الفقر, واعتمدت على العمل العائلي غير مدفوع الأجر خاصة بعد هجرة الرجال للعمل الزراعي تاركين مسئولية ذلك للمرأة الريفية.

5- الاهتمام بقطاع البيانات والمعلومات المتعلقة بإسهامات المرأة الريفية في قوة العمل الزراعية وغير الزراعية حسب التصنيفات التي تعكس تلك الإسهامات, فالمتاح ليس ملائماً لكل أنواع التحليل والدراسة.

6- تمكين المرأة الريفية وخاصة قطاع الفتيات اقتصاديا, من خلال تقديم منظمات المجتمع المدني لبرامج تدريبية عملية واقعية في مجال المشروعات الصغيرة, يمكن في حالة تبينها وممارستها المساهمة في زيادة دخل الأسرة.

المراجع

البنك الدولى (2008), الزراعة من أجل التنمية, تقرير عن التنمية في العالم – 2008, واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.

البنك الدولي (2008), كتاب مصادر قضايا الجنسين في الزراعة، بالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية: .www.worldbank.org

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، " الكتاب السنوي الإحصائي – العمل، " 2016 ، جمهورية مصر العربية.

الدسوقي, محمد عبد النبي, أماني علي محمد سليمان, (2001), دور المرأة الريفية في العمل الزراعي والمشروعات الصغيرة المدرة للدخل, المؤتمر الدولي السادس والثلاثون للإحصاء وعلوم الحاسب وتطبيقاته, ندوة تطوير وتحسين الإحصاءات الزراعية,4 أبريل 2001, القاهرة، جمهورية مصر العربية.

الزعبي, سجاطه, عبد الغني عبد اللطيف, أحمد حسن جدوع (2013), تحديد أثر المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في مستوى مساهمة المرأة الريفية في العمل الزراعي النباتي, المجلة الأردنية في العلوم الزراعية, المجلد 9, العدد 2 - 2013, المملكة الأردنية الهاشمية.

المركز الديموجرافي، (2003)، " المرأة في مصر ديموجرافيا واجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، أوراق في ديموجرافية مصر "، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

رسلان، نبيلة إسماعيل، (2000)، " نحو تخصيص مقاعد للنساء في الهياكل المنتخبة وأثره علي زيادة المشاركة السياسية للمرأة "، ورقة مقدمة إلي مؤتمر " تخصيص مقاعد للنساء في الهياكل المنتخبة " ، جماعة تنمية الديمقراطية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والسفارة الهولندية، القاهرة، 23 – 24 فبراير 2000.

ريحان، إبراهيم، مجدي يحيي، (2005)، "أثر اختلاف الثقافات المحلية علي درجة المشاركة السياسية للمرأة الريفية في مصر"، مجلة اتحاد الجامعات العربية للدراسات والبحوث الزراعية، مجلد 13، العدد 1 - مارس 2005، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

ريحان، جاسنت إبراهيم إبراهيم، (2002)، " الزواج المبكر للفتيات وعلاقته بتنمية المرأة الريفية "، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

علام، صلاح الدين محمود، (2000)، تحليل البيانات في البحوث النفسية والتربوية، دار الفكر العربي، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، (2007)، أنفلونزا الطيور وتداعياتها عالميا ومحليا، مارس 2007، تقرير شهري يصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري، مصر.

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، (2016)، النوتة المعلوماتية بمحافظة الجيزة، جمهورية مصر العربية.

Heintz, J. (2006), "Globalization, Economic policy and employment poverty and gender implications", international labour organization, Geneva.

loko,B., and mame a.diouf,(2005), "revisiting the determinants of productivity growth: what's new? " IMF working paper 09/225 (washnigton).

Redzuan M. , Aref F. (2011), Constrains and potential of handicraft industry in underdeveloped region of Malaysia, Afr. J. Bus. Manage., 5 (2).

Sailja, A. , and M. N. Reddy (2003), " Changing needs of farm women in Agriculture, " MANAGE Extension Research Review, Rajendranangar, Hyderabad, India.

stotsky,J., (2006) , "Gender and its Relevance to macroeconomic policy: A survey, IMF working paper 06/233 (Washington).

Tsani, Stella, Leonidas paroussos, Costas Fragiadakis, Ioannis Charalmbidis and Pantelis Capros, (2012), Female labour force participation and economic development in Southern Mediterranean Countries: What scenarios for 2030?, MEDPRO, Technical Report No. 19, CEPS, Brussels.

منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدةFAO, (2011), تقرير الأبعاد الجنسائية للإنتاج المحصولي www.fao.com

يحيي، مجدي علي، (2000)، " الأمية "، اللجنة العلمية الدائمة للاقتصاد الزراعي والإرشاد والمجتمع الريفي، يوليو 2000،القاهرة، جمهورية مصر العربية.

Abassi,s (2005), women lebour – unrealized potential, Dawen,June 27,2005.

Aguirre, De Anne, Leila Hoteit, Christine Rupp, and Karim Salbagh, (2012), "Empowering the third billion, women and the world of work in 2012, Booz and Company.

Barsoum, Ghada, Ali Rashed and Dahlia Hassanein, (2009), When there is no respect at work: Job quality issues for women in Egypt's private sector- Gender and work in the MENA region working paper series: poverty, job quality and labour market dynamics, No. 2, Cairo: Population Council.

Elbadawy, A. (2014), Education in Egypt: Improvements in attainment, problems with quality and inequality, ERF working paper, No. 854.

Rural Women's Participation in Economic Agricultural and Non- Agricultural Activities and the Factors Affecting them: A Case Study in Manshaet Dahshour Village, El – Badrashen District, Giza Governorate, Egypt.

Jacinthe I. Rihan

Rural Sociology and Agriculture Extension Department, Faculty of Agriculture, Ain shams University, Arab Republic of Egypt.

ABSTRACT

Egyptian rural women have played critical and diverse roles in agricultural and non-agricultural activities in the rural economy whether inside or outside of their households which contribute directly or indirectly in achieving economic and social security for their families. The present study was undertaken to determine the nature and extent of participation of rural women in various economic agricultural (animals and plants production) and non-agricultural (petty trade) activities. Furthermore to classify levels of women economic contributions and levels of economic status of their families. Finally, to identify the most important factors affecting women participation. To achieve the study objectives a systematic random sample of 100 rural households from "Manshaet Dahshour" village- El–Badrashen District, Giza Governorate were selected. The data was collected using personal interviews during September and October 2016 from housewives who work outside or inside of these households. Field data was gathered using structured questionnaires in which the Reliability coefficient (Alpha Crunbach) was (0.812). The data was analyzed by using tabular and statistical methods such as range, mean, standard deviation, correlation coefficient, and stepwise regression model using SPSS program. The findings of the study showed the increase in the economic contribution of women respondents in low income families from working in non-agricultural activities compared to the agricultural activities. The study revealed that women participation in the agricultural activities focused on "poultry raising and care", "harvesting", "participation in post harvesting activities such as sorting, staging, packing and marketing" , "milk and dairy products" and "cleaning animal sheds". It was clear that the Participation Index reached its maximum (171) in "poultry raising and care" and reached its minimum (12) in "chemical fertilization". Concerning the participation of women respondents in the non-agricultural activities "petty trade"," paid work for others"," sewing" in which the Participation Index reached (110), (45),(16) respectively. In regards to the economic and social factors affecting the level of respondents' participation in both agricultural and non-agricultural activities. The analysis of the data using Step-wise Regression analysis showed that the Determination Coefficient was (0.419). This result means that five factors out of all independent factors explain (41.9%) from the total variance in the participation levels of the study sample in both agricultural and non-agricultural activities, which were as follows: family monthly income, women recognition for her social status, educational level of husbands, number of animal units, total number of children.

Keywords: Rural Women, Agricultural activities, Non-Agricultural activities.